

قانون اتحادي

رقم 7 لسنة 2001 م الصادر بشأن تعيين المواطنين المحكوم عليهم

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ، وعلى القانون الاتحادي رقم (1 لسنة 1972م) في شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له ، وعلى القانون الاتحادي رقم (8 لسنة 1973م) بشأن الخدمة المدنية في المحكمة الاتحادية والقوانين المعدلة له ، وعلى القانون الاتحادي رقم (8 لسنة 1980م) في شأن تنظيم علاقات العمل والقوانين المعدلة له ، وعلى القانون الاتحادي رقم (36 لسنة 1992م) في شأن رد الاعتبار ، وبناءً على ما عرضه وزير العمل والشؤون الاجتماعية ، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ، وموافقة مجلس الوزراء ، والمجلس الوطني الاتحادي ، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد ، أصدرنا القانون الآتي :-

مادة 1

يعفى المواطن المحكوم عليهم من شرط رد الاعتبار عند تعيينهم في الجهات الحكومية ، وذلك بعد تنفيذ العقوبة او العفو عنها او سقوطها بمضى المدة

مادة 2

يلغى كل حكم يخالف او يتعارض مع احكام هذا القانون

مادة 3

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره

صدر بتاريخ :- 11 صفر 1422 هجرية - الموافق 5 مايو 2001

صدر عنا في قصر الرئاسة بأبوظبي

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة